المصطلح النحوي الخاص عند ابن مالك (دراسة في المنهج والأثر)

Ibn Malik's grammatical term (study of approach and impact)

د. سعد بن عبدالله المحمود
أستاذ النحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة المجمعة.
s.almahmood@mu.edu.sa

Dr. Saad Abdullah al Mahmoud
Associate Professor of Morphology and Syntax
Department of Arabic Language, College of Education- Zulfi, Majmaah University, AL-Majmaah 11952, Saudi Arabia.
s.almahmood@mu.edu.sa

https://doi.org/10.56760/ORAM3757

ملخص البحث

يقف البحث على أثر عالم له مكانه في الدرس النحوي تأليفًا وتجديدًا، ولما كان للمصطلح النحوي نصيب من جهود ابن مالك واجتهاداته انحصر البحث في هذا الميدان، فسعى إلى حصر مصطلحات ابن مالك النحوية التي ابتدعها، محاولاً اثبات نسبتها إليه من نصوصه، أو مما حكي عنه ممن جاء بعده من النحويين، بعدها اشتغل البحث ببيان منهج ابن مالك في المصطلح النحوي، كما سعى إلى تتبع أثره في خالفيه من النحويين ممن اشتغل بمؤلفاته، أو اتصل منها بسبب.

جاء البحث في مقدمة، تلاها عرض لمصطلحات ابن مالك النحوية وتحقيق نسبتها إليه، ثم محاولة لاستشراف بواعث التجديد في المصطلح النحوي عند ابن مالك، ليبين بعدها البحث منهج ابن مالك في بناء المصطلحات، ثم عرض البحث المصطلح المالكي عند الخالفين من خلال موقفهم من مصطلحاته، وأثره فيهم. وفي خاتمة البحث إثبات لبعض نتائجه المتمثلة في الآتي:

- استطاع ابن مالك ابتداع مصطلحات نحوية جديدة لم يسبق إليها.
- اختلفت العلل الدافعة لابن مالك إلى العدول عن المصطلحات النحوية القديمة بين علل علمية وأخرى دينية عقدية.
- كان لابن مالك أثر في الدرس النحوي عامة، وفي المصطلح النحوي خاصة.

والحمد لله أولاً وآخرًا.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح – النحو – ابن مالك – التجديد – أثر .

Abstract

The research is based on a scientist who is familiar with the authorship and renewal of syntax, and since the grammatical term is under Ibn Malik's efforts, the research has been limited in this field. However, the research seeks to present Ibn Malik's grammatical terms, trying to prove their attribution to him from his texts or from what was discussed by other syntactic scholars. The research then discusses Ibn Malik's approach and attempts to follow his footsteps by other syntactic scholars who worked on his books or have a connection to them for any reason.

The research began with an introduction, followed by a presentation of Ibn Malik's grammatical terms to prove their attribution to him, and then an attempt to explore the motives of renewal in Ibn Malik's grammatical terms. Then, the research demonstrates Ibn Malik's approach to creating terms. Finally, the research presents the position and impact on those syntactic scholars who followed him. In the conclusion, the research confirms some of the results, which are as follows:

- Ibn Malik was able to create new grammatical terms that were unprecedented.
- Ibn Malik had both scientific and religious reasons for changing the old grammatical terms.
- Ibn Malik had an impact on the grammatical field in general and on the grammatical terms in particular.

Keywords:

Term - Syntax – Ibn Malik – Renewal – Impact.

المقدمة

لم تغفل الدراسات النحوية من بدايتها قضية المصطلح النحوي، بل كانت الجهود متعددة في دراسته وبحث قضاياه، فأدارت حوله الكثير من البحوث التي وقفت على كثير من قضاياه، فدرست المصطلح النحوي ونشأته وتطوره، كما وقفت على جهود المتقدمين فيه، وكانت لهم إلى ذلك بحوث ناقدة للمصطلح النحوي وإشكالاته.

ولم تكن عناية الباحثين في الدرس النحوي بالمصطلح النحوي حديثة، بل كان البحث فيه والوقوف على قضاياه متقدمة، فكان لمتقدمي النحويين وقفات نقدية عرضوا فيها لبعض مصطلحات هذا العلم بالنقد والاعتراض.

ولّما كان لابن مالك جهود في ميدان المصطلح النحوي، جهود تمثلت في ابتداع مصطلحات نحوية جديدة لم يكن النحويون قبله قد اصطلحوا عليها، كان هدفًا لاعتراضات النحويين ومراجعاتهم، ما بين موافق له، ومتوقف فيما قرره، أو مخالف، فتتابعوا على إثبات ما ظهر لهم من ابن مالك في هذا الميدان، إما اعترافًا بفضله، أو إثباتًا لمخالفته المتقدمين من النحويين، وربما عرضوا لما قرره بأسلوب لا يعكس قيمة الجهد العلمي الذي قدمه ابن مالك في هذا الميدان، يقول أبو حيان في باب النائب عن الفاعل: "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح" (أبو حيان، ٦ / ٢٢٥).

وكان للمتأخرين نصيب من البحث والتنقيب في مصطلحات ابن مالك النحوية، فجاءت الدراسات العلمية والبحوث التخصصية في هذا الميدان، باحثة في جملتها عن التجديد في المصطلح النحوي عند ابن مالك عامة، فاجتهدوا في جمع تلك المصطلحات وحصرها، ولم يكن فيما وقفت عليها منها ما يوافق هذا البحث في مادته أو منهجه، ومن تلك الدراسات:

- المصطلح النحوي عند ابن مالك، أعدها: يعقوب قدور، عرض فيها للمصطلحات النحوية عند ابن مالك، البصرية، والكوفية، والمالكية، ولم تقف الدراسة على منهج ابن مالك في تلك المصطلحات أو أثره فيمن بعده.
- المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل من باب شرح الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة، وهو من إعداد: توري ماحي.
- المصطلح النحوي عند ابن مالك الأندلسي في كتابه: شواهد التوضيح والتصحيح، أعده: أنور راكان شلال.

ورغبة في التذكير بمكانة ابن مالك في الدرس النحوي، وتجديدًا لجهوده فيه، واستكمالاً لجهود الباحثين في هذا الميدان، آثرت أن يكون هذا البحث، ساعيًا فيه إلى الوقوف على منهج ابن مالك في المصطلح النحوي، ومحققًا لأثره في الخالفين فعنونته بـ: المصطلح النحوي عند ابن مالك دراسة في المنهج والأثر.

وحرصت فيه على جانبين:

أولهما: بيان منهج ابن مالك في المصطلح النحوي عرضًا وبناءً، أما الثاني فهو بيان أثر ابن مالك في الدراس النحوي عمومًا، وفي المصطلح النحوي خصوصًا، وإنما كان اختيار ابن مالك ليكون ميدان الدراسة في هذا البحث؛ لما لهذا العالم من أثر في الدرس النحوي عمومًا وفي قضايا المصطلح النحوي على وجه الخصوص، إذ كانت له جهود في تجديد بعض المصطلحات النحوية.

وقد اجتهدت في رسم خطة البحث فجعلتها مشتملة على الآتي:

مقدمة البحث، وفيها بيان لأهمية الموضوع وغايته، وخطة البحث فيه، والمنهج في العمل.

جاء بعد المقدمة مبحث في مصطلحات ابن مالك النحوية، وفيه عرضت لمصطلحات نحوية نسبها ابن مالك إلى نفسه أو نسبت إليه مثبتًا ذلك من مظانه، ومحققًا القول فيها.

ثم كان الحديث عن بواعث التجديد في المصطلح النحوي عند ابن مالك، وفيه عرضت للعوامل المؤثرة في المصطلح النحوي، الدافعة لابن مالك إلى التجديد في المصطلح النحوي أو العدول فيها عمّا هو مستقر عند النحاة السابقين.

عرضت بعدها لمنهج ابن مالك في المصطلح النحوي، فأبنت فيه منهجه في عرض المصطلح والتعريف به أولاً، ثم منهجه في بناء المصطلحات النحوية وابتداعها، محاولاً استنباط المعايير الخاصة التي اعتمدها ابن مالك في بنائه لمصطلحاته.

وبعد تعداد المصطلحات وتحقيق نسبتها إلى ابن مالك، وبيان منهجه في تلك المصطلحات، جاء مبحث المصطلح المالكي والخالفين؛ لدراسة موقف النحويين من مصطلحات ابن مالك الخاصة، وأثره فيهم، فأبنت بعد بيان الأثر العام لمؤلفات ابن مالك في المصطلح النحوي، الأثر الخاص في مصطلحات النحو المالكية من خلال متابعة النحويين الخالفين لابن مالك في اصطلاحاته، أو من خلال مراجعاتهم لابن مالك في مصطلحاته، اعتراضًا أو تأييدًا.

وخاتمة البحث جاءت بعد ذلك، متضمنة خلاصة البحث، ونتائجه وتوصياته.

هذا. وقد جاء البحث في منهجه العام معتمدًا على المنهج الوصفي التحليلي، بعد استقراء المصطلحات النحوية المالكية وإثباتها من غير حصر لتلك المصطلحات؛ اكتفاء بجهود السابقين في هذا الميدان، أما منهجي في العمل فكان بعد إيراد المصطلح النحوي يحقق نسبة إثبات المصطلحات النحوية إلى ابن مالك من خلال كلامه، أو من خلال نسبة المصطلح إليه ممن جاء بعده، ثم يحاول من خلال تلك المصطلحات استقراء المنهج العلمي لابن مالك فيها، وتتبع أثره في الخالفين، هذا ولم يكن من منهج هذا البحث تتبع التطور التاريخي للمصطلح النحوي، بل كان الهدف بيان منهج ابن مالك في المصطلح النحوي، والوقوف على جانب من أثره في الدرس النحوي.

والحمد لله أولاً وآخرًا.

المبحث الأول: المصطلح النحوي عند ابن مالك

أدرك ابن مالك قيمة المصطلحات في العلوم، فنال المصطلح النحوي اهتمامًا خاصة منه، وقد جاءت مؤلفات هذه العالم على اختلاف مناهجها مشتملة على مصطلحات النحاة المتقدمين، على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم النحوية، وكان من عناية ابن مالك بالمصطلح النحوي تعريفه للمصطلحات النحوية بحدودها المعتبرة، أو بأمثلتها أو وظائفها النحوية، فلا يكاد يمر مصطلح من غير تعريف أو تمثيل(ابن مالك، د. ت:١١٤).

ولم يقف اهتمام ابن مالك بالمصطلح النحوي عند هذا الحد، بل تجاوزه باهتمامه إلى ما هو أبعد، فدفعه ذلك إلى مراجعة مصطلحات النحويين، ومحاولة تقويمها أو العدول عنها إلى مصطلحات أخر، وما ذلك إلا لما ظهر له من علل أو أسباب تستدعي المراجعة والتقويم.

وكان من نتيجة تلك المراجعات أن ظهر في الدرس النحوي مصطلحات نسبت إلى ابن مالك على أنه المبتدع لها، وتبع ذلك مراجعات

وموافقات من النحويين، ومهما يكن موقف أولئك النحاة، فإن هذا العمل من ابن مالك يعكس جانبًا من اهتمامه بالدرس النحوي عامة، والمصطلح النحوي على وجه الخصوص.

هذا. ومن نماذج المصطلحات النحوية، ما يأتي:

الشبه الوضعي

جعل النحويون من أسباب بناء الأسماء الشبه بالحرف، من غير تفصيل منهم أو تقسيم لأنواع الشبه. وجعل ابن مالك (١٤٣٤ه: ١/ ٢١٧) المشابهة علةً لبناء الاسم متابعًا النحويين فيما قرروا، إلا أنه اختلف عنهم في تفصيل أنواع الشبه، فزاد في أنواعه وفصّل فيها فذكر من أنواع الشبه الموجبة للبناء: الشبه الوضعي، فأوضح مراده من هذا المصطلح فقال: "وأمّا شبه الحرف في الوضع، والإشارة به إلى ما وضع على حرف واحد كواو: غدوا، وتاء: فعلتُ، أو على حرفين كالنون والألفا من: رُحنا".

وقد نص أبو حيان على تفرد ابن مالك بهذا النوع من الشبه؛ فقال: "ولا أعلم أحدًا سلك هذا المسلك غير هذا المصنف" (أبو حيان، ١٤٢٠ه: ١/ ١٣٢. وينظر: السيوطي،١٤٢١ه: ١/ ٥٠).

وما قرره أبو حيان في هذه المسألة مخالف لما هو ثابت في النحو العربي من تنبه بعض العلماء لهذا النوع من الشبه، وإن لم يصطلحوا به على مسمى (الشاطبي، ١٤٢٨ه: ١/ ٧٥)، ونقل السيوطي عن ابن الصائغ (١٤٢١ه: ١/ ٥٠): قول سيبويه في باب التسمية: إذا سميت بباء (اضرب)، قلت: أبٌ، باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب.

وعليه فالثابت لابن مالك في هذه المسألة دون منازعة تسميته لهذا النوع من الشبه بالشبه الوضعي، أما عدُّه ضمن مسببات البناء في الأسماء فمسبوق إليه، كما تقرر. ولم يكن عمل ابن مالك هنا عدولاً عن مصطلح نحوي معهود، بل هو تأسيس وابتداع لمصطلح جديد لعلة من العلل الموجبة لبناء الأسماء.

ما جمع بألف وتاء زائدتين.

عَرَفَ النحويون الجمع المؤنث بلفظه، فأصبح هذا اللفظ اصطلاحًا عليه من دون وصف، أو بإضافة وصف السلامة إليه عند بعضهم، إلا أن هذا المصطلح لم يكن دقيق الدلالة على أفراده؛ إذ يدخل في هذا الباب على هذا الاصطلاح ما ليس منه مما يجمع من الألفاظ التي لا يصدق عليها وصف التأنيث، مما لا يصح أن يجمع جمع مذكر سالم، كالعلم أو المذكر المختومة بتاء التأنيث، وكالعلم أو الوصف لغير العاقل؛ لذا حاول ابن مالك (١٤١٠ه: ١/ ٤٢) وضع مصطلح يكون أصدق دلالة على أفراده من هذا المصطلح من المصطلح المتردد عند النحويين، فاختار مصطلح: الجمع بالألف والتاء الزائدتين، قال: "والكسرة عن الفتحة في نصب أولاتِ، والجمع بالألف والتاء الزائدتين".

ولم يغب عن ابن مالك (١٤١٠ه: ١/ ٤٢) ما قد يرد على المصطلح من ألفاظ ليست داخلة في أفراده لو اقتصر في التسمية على ما جمع بألف وتاء، فزاد لذلك قيدًا رأى أنه يسهم في حصر دلالته في أفراده، ويبعد عنه ما ليس داخلاً فيه، قال: وقيدت الألف والتاء بالزيادة احترازًا من نحو: قضاة وأبيات، فإن كلاً منهما يصدق عليه أن جمع بألف وتاء، لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل.

وحين عرض ابن هشام لهذا المصطلح في كتابه شرح القطر (١٤٣٩ه: ١٢١) أورده من غير قيد الزيادة، بعبارة توحي بمنازعة ابن مالك في

هـذا الاصطـلاح، فقـال: "ولهـذا عدلـت عـن قـول أكثرهـم: جمـع المؤنـث السـالم، إلى أن قلـت: الجمـع بالألـف والتـاء؛ لأعـم جمـع المؤنـث، وجمـع المذكـر، ومـا سـلم فيـه المفـرد ومـا تغـيّر". ولعـل قصـد ابـن هشـام في هـذه العبـارة بيـان علـة مخالفـة النحويـين في اصطلاحهـم في هـذا البـاب لا نسـبة هـذا المصطلـح لـه، ذلـك أن هـذا المصطلـح قـد ورد في الألفيـة وورد في التسـهيل وشرحـه، وهـي مؤلفـات سـابقة لابـن هشـام، فيسـتحيل أن يكـون مـراد ابـن هشـام نسـبته إليـه.

المعرف بالأداة

مـن أنـواع المعـارف مـا اصطلـح النحويـون عـلى تسـميته بـ: المعرف بـ(أل)، وهو الاسـم النكـرة الذي دخلـت عليـه (أل) فاكتسـب التعريـف بدخولهـا. وحـرف التعريـف هـذا مـن الحـروف المختلـف فيهـا عنـد النحويـين، وخلافهـم فيـه عـلى أقـوال، أشـهرها أن التعريـف بالـلام وحدهـا، والهمـزة للوصـل، أو للقطـع ثـم خففـت لكثـرة الاسـتعمال، ومـن الأقـوال في هـذا المسـألة أن التعريـف بـ (أل) كلها (سـيبويه، د. ت. المـبرد، ١٤٣١ه)، فهـي حـرف التعريـف، وبنـاء عـلى هـذا الخـلاف في حـرف التعريـف فالاصطـلاح عـلى هـذا البـاب بـما اصطلـح عليـه النحويـون قـد لا يكـون دقيقًـا في لفظـه، ولا محكـمًا في لفظـه، إذ يدخـل فيـه مـا ليـس منـه ممـا لا يكـون بـه التعريـف، إلا أن تحمـل عبـارة النحويـين عـلى التجـوّز.

هـذا الأمـر هـو مـا تنبـه إليـه ابـن مالـك (١٤١٠ه: ١/ ١١٧) فأعـاد النظـر حـول هـذا المصطلـح النحـوي؛ ليخـرج مـن ذلـك باصطـلاح يـرى أنـه أدق في العبـارة، وأصـدق في الدلالـة مـن مصطلـح النحويـين، مصطلـح لا يـرد عليـه مـا يـرد عـلى المصطلـح الآخـر مـن اعـتراض، فسـماه المعـرف بـالأداة، قـال: ... ثـم المعـرَّف بـالأداة، والمعـرّف بالإضافـة بحسـب المضـاف إليـه.

وربـما اختلفـت عبـارة ابـن مالـك الدالـة عـلى هذا النـوع مـن المعـارف، وهـو اختـلاف لا يؤثـر في ذات المصطلـح، خلافًـا لمـا ذهـب إليـه بعـض الباحثـين مـن القـول بتعـدد مصطلـح ابـن مالـك حـول هـذا الموضـوع (قـدور، ١٤٣٣ه)؛ ذلـك أن عباراتـه حـول هـذا المصطلـح لا تبعـد عـن حقيقـة المصطلـح وعلّتـه. فـإن كان قـد سـماه في التسـهيل بالمعـرف بـالأداة، وأشـار إليـه في شرحـه للكافيـة بالمعـرف بـأداة التعريـف، فـلا فـرق بـين هذيـن المصطلحـين في رأيـي، ولا مشـاحة فيهـما، لمـا تبـيّن مـن أن علـة عدول ابـن مالـك إلى هـذا المصطلـح سـببها الهـروب مـن خـلاف النحويـين في أداة التعريـف، وهدفـه الوصـول إلى مصطلـح ينتظـم جميـع الآراء النحويـة حـول أداة التعريـف فـلا خـلاف في صيغـة المصطلـح.

وأظـن أن هـذه الألفـاظ لا يصـدق عليهـا وصـف الاصطـلاح، بـل بعضهـا ألفـاظ نابـت عـن المصطلـح الأصيـل عنـد ابـن مالـك، مصطلـح المعـرف بـالأداة، فـذو الأداة وارد في مواضـع يسـيرة مـن مؤلفـات ابـن مالـك، مواضـع لا يمكـن البنـاء عليهـا لاعتـماد هـذا اللفـظ مصطلحًـا علميًـا بديـلاً (ابـن مالـك، ١٣٨٧ه)، إنـما تحمـل فيـه مثـل هـذه الألفـاظ عـلى اختـلاف الأسـلوب التعبـيري مـن ابـن مالـك في تلـك المواضـع.

أمـا التعبـير بالمعـرف بـأداة التعريـف، فـلا فـرق بينـه وبـين التعبـير بالمعـرف بـالأداة إلا في اعتـماد ابـن مالـك أسـلوب الاختصـار الناشـئ مـن حـذف المضـاف إليـه بعـد تعريـف المضـاف بـ(أل) العهديـة.

وعليـه فالمصطلـح النحـوي الخـاص بابـن مالـك في هـذا البـاب في رأيـي هـو مصطلـح المعرف بـالأداة، لـتردده كثـيرًا في مؤلفـات ابـن مالـك، وعليـه دارت ألفاظـه.

النائب عن الفاعل

اختلفت مصطلحات النحويين الدالة على الاسم المسند إليه الفعل الذي لم يسمَّ فاعله، فكان بيان سيبويه (د.ت: ١/ ٥٣) لذلك الاسم أن وصفه بقوله: المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر. وجاء النحويون بعد سيبويه فحاولوا تقريب هذا المصطلح فسموه: المفعول الذي لم يذكر فاعله (المبرد، ١٤٣١ه) ، وسموه: المفعول الذي لم يسم فاعله (أبو حيان، ١٤٢٠ه) ، وسمي بـ: مالم يسم فاعله (ابن جني، ١٩٨٨م. الأنباري، د. ت).

ولما جاء ابن مالك نظر في تلك المصطلحات فرأى الحاجة إلى تجديد وتحرير مصطلح هذا الباب، ووجد أن الإشكالات داخلة على تلك المصطلحات النحوية مع تعددها، ذلك أن من إشكالات تلك المصطلحات عدم صدقها على ذات الاسم، فضلاً عن طول ألفاظها.

أما عدم الصدق في الدلالة فظاهر في عبارة النحويين واصطلاحهم، إذ يقتضي أن يكون لكل جملة من جمل هذا الباب مفعول لم يسمّ فاعله، وهذا إلزام بما لا يلزم؛ ذلك أن مفعول هذا الباب قد يحذف فينوب غيره عن الفاعل، كالظرف أو الجار المجرور عند من أجاز ذلك.

واستطاع ابن مالك بالنظر والمراجعة الوصول إلى مصطلح يرى أنه أصدق في الدلالة وأقرب إلى مفهوم هذا الباب مما اصطلح عليه النحويون فسمّاه: النائب عن الفاعل (ابن مالك، ١٤٣٤ه: ٢: ٦٠٢). قال أبو حيان (١٤٢٠ه: ٦/ ٢٢٥): "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح".

مصطلح (السببية) لحرف الجر الباء

يأتي حرف الجر الباء لمعان متعددة، تختلف باختلاف سياق الكلام وأحواله، ومن المعاني التي ذكرها النحويون لهذا الحرف: معنى الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كقولهم: كتبت بالقلم، ونحرت بالقدوم، وبتوفيق الله حججت (المرادي، ١٤٢٨ه: ٩٩).

وحين نظر ابن مالك إلى هذا المصطلح وجد مما يدخل فيه أفعال تنسب إلى الله تعالى لا يصلح استعمال الاستعانة فيها؛ لما في الاستعانة من معنى الحاجة أو الضعف التي لا تليق بالله تعالى، وخروجًا مما قد يفهم من لفظ ذلك المصطلح حاول ابن مالك البحث عن مصطلح آخر لا يحتمل ذلك الفهم الذي يحمل ذلك الإشكال العقدي، فكان أن سمى ذلك المعنى من معاني الباء بمصطلح السببية بديلًا عن مصطلح الاستعانة، فقال في بيان ذلك (١٤١٠ه: ٣/ ١٤٩): وأما السببية: فهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازا نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا﴾ [إبراهيم: ٣٢].

ويظهر أن اختيار ابن مالك لهذا المصطلح دون مصطلح النحويين في معنى هذا الحرف جاء متأخرًا، إذ ورد مصطلح الاستعانة في بعض مؤلفات ابن مالك، كالكافية وشرحها، والخلاصة، جاء في شرح الكافية الشافية (ابن مالك، ١٤٣٤ ه: ٢/ ٨٠٦): ومثال ورودها للاستعانة، قولك: كتبت بالقلم.

وحكى أبو حيان في التذييل (١٤٢٠ه: ١١/ ١٩٣) تفرد ابن مالك في هذا المصطلح النحوي لهذا الموضع، ووافقه ناظر الجيش (١٤٣٥ه: ٦/ ٢٩٤٦)، والشاطبي (١٤٢٨ه: ٣/ ٦٢٥)، وتابعهم في ذلك السيوطي (١٤٢١ه: ٢/ ٤١٧).

مصطلح بدل المطابق:

قسّم النحويون البدل إلى أقسام، أحدها: بدل كل من كل، وهو البدل المساوي للمبدل منه، لكنّ ابن مالك لم يرتض هذا المصطلح النحوي لما تقرر من صحة وقوع هذه النوع من البدل في أسماء الله تعالى، ولا يصدق هذا المصطلح على ما جاء من ذلك بدلًا؛ لأنه - سبحانه وتعالى - لا يقبل الأجزاء، فعدل عن هذا المصطلح النحوي إلى مصطلح آخر فسماه البدل المطابق، جاء في شرح الكافية (١٤٣٤ه: ٣/ ١٢٧٦): "ثم أشرت إلى أقسام البدل، فذكرت منها المطابق. والمراد به ما يريد النحويون بقولهم: بدل الكل من الكل".

وقد أبان ابن مالك (١٤٣٤ه: ٢/ ٢٩) علة العدول عن المصطلح النحوي إلى هذا المصطلح الجديد، فقال: وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدر إلا على ذي أجزاء وذلك غير مشترط، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تبارك وتعالى.

وكان ابن مالك قد أورد اصطلاح النحويين في شرحه للتسهيل، معللاً ذلك بعدم المخالفة، وهي علة ضابطة للمصطلح، إلا أنه اختار فيه أن يعبّر عنه ببدل موافق من موافق (ابن مالك، ١٤١٠: ٣/ ٣٣٣).

ويظهر أن إشكالية هذا المصطلح كانت حاضرة عند بعض النحويين قبل ابن مالك، إذ كان لبعضهم محاولات في العدول عن المصطلح النحوي المعروف إلى مصطلح لا يحتمل الإشكال العقدي، وهو ما أكده أبو حيان (١٤٢٠ه: ١٣/ ١٧) قال: ولذلك قال بعض أصحابنا في هذا البدل: بدل الشيء من الشيء.

ولم يخالف أحد من النحويين - فيما اطلعت عليه - في نسبة هذا المصطلح إلى ابن مالك، بل تواترت الحكاية عنهم بنسبته إليه؛ للعلة التي أبانها في ذلك.

بواعث التجديد في المصطلح النحوي عند ابن مالك

يعد ابن مالك واحدًا من النحويين الذين حملوا لواء الاجتهاد في الدرس النحوي، فكان له منهجه وآراؤه النحوية الخاصة، ولم يكن جهد ابن مالك واجتهاده في الدرس النحوي مقتصرًا على جانب من جوانبه، بل تعدد أوجه اجتهاداته ومجالاتها، وتنوعت وسائله في خدمة هذا العلم، ففي ميدان التقعيد النحوي كان له دور في توسعة دائرة السماع والنصوص التي يُحتج بها في بناء القواعد النحوية، فكان أن اعتمد اعتمادًا ظاهرًا على الحديث النبوي في بناء القواعد النحوية أو التعليل لها، وكان لهذا الاعتماد وذلك المنهج أثره في النحاة الخالفين، موافقةً أو اعتراضًا، ومن أوائل أولئك النحويين أبو حيان الذي ما فتئ يتعقب ابن مالك معترضًا، بل ويشتد في عبارته في الاعتراض عليه، بما يؤكد فيه مخالفة منهجه لمنهج متقدمي النحويين، جاء في التذييل: وينبغي ألا تبنى على مثل هذه الآثار قاعدة نحو لجواز النقل بالمعنى فلا يتعين أنه لفظ عائشة ولا لفظ الرسول ولكون الرواة قد يلحنون (أبو حيان، ١٤٢٠هـ: ٨/ ١٣٠ - ٨/ ٣٥٨ - ٩/ ٢٧٤. أبو حيان، ١٤١٨هـ: ٢: ٧٩١).

وإلى جانب ذلك كانت له اجتهاداته وآراؤه الأخرى في القياس، وفي أحكام الضرورة الشعرية، وما يقبل منها وما يُرد، وكان له إلى ذلك أثر في المصطلح النحوي، أثر تجاوز المتابعة لما استقر عليه النحويون في بعض اصطلاحاتهم إلى مخالفتهم في ذلك، والاعتراض عليهم بما تواتروا عليه، فلم

يسلم في مصطلحاته بما تواتر النحويين بنقله عن العلماء السابقين، أو بما اتفقوا على اختياره من مصطلحات المدارس النحوية السابقة، بل خالفهم في بعض مصطلحاته، فابتدع في المصطلح النحوي وبدّل لما ظهر له من علل موجبة للإبداع والابتداع أو العدول.

وابتداع ابن مالك للمصطلحات النحوية يمكن أن يقسم إلى قسمين، هما:

الأول: إيجاد مصطلح علمي لما لم يصطلح النحويون فيه على مسمى، وذلك مثل تسميته الشبه الوضعي بهذا المصطلح، فهو وإن كان من المسائل التي تنبه إليها النحويون قبله إلا أنه لم يسبق أن اصطلحوا فيه على مسمى خاص به، ولذلك عندما ورد هذا الشبه عنده سماه بهذا الاسم، فتوافق النحويون بعده على اصطلاحه، كما سيأتي.

الثاني: العدول عن المصطلح النحوي المعروف إلى مصطلحات أخرى ابتدعها، وهذا اهو الأكثر والأظهر في مصطلحاته النحوية، وذلك حين يعدل عن المصطلح النحوي المعهود إلى مصطلح آخر يرتضيه.

ولم يكن التجديد في المصطلح النحوي عند ابن مالك اعتباطيًا، أو غير مسبَّبٍ، بل كانت له أسبابه الخاصة التي دفعته إلى ذلك التجديد، وكان في بعض تلك الأسباب دليل على إدراك ابن مالك لمكانة المصطلحات في العلوم، كما كان فيها دليل على العقلية النقدية التي كان يمتلكها ابن مالك، إذ لم يأت ذلك التجديد إلا بعد نقد منه ومراجعة لما سبقه إليه النحويون من مصطلحات لم تتحقق فيها بعض شروط المصطلحات العلمية، فحاول تحقيق تلك الشروط فيما ابتدعه من مصطلحات.

إن بناء المصطلحات العلمية يستلزم معايير خاصة ينبغي مراعاتها عند البناء، وإن ابن مالك وإن لم يكن قد حدد تلك المعايير أو رسم المقاييس الخاصة بمصطلحاته، فإنه - بلا شك - مدرك لما يستلزمه بناء المصطلح النحوي إدراكًا تظهر معالمه في تلك المصطلحات.

ولئن كان المتأخرون من علماء المصطلح قد رسموا للمصطلح العلمي معايير يلزم توافرها فيه المصطلح، ومنها: أن يكون ذا صلة باللفظ الخاص بالمصطلح نفسه، وأن يكون لفظًا سهلاً، مراعيًا لقواعد اللغة وأصواتها، وقابلًا للاشتقاق.

ولهم إلى ذلك معايير أخص، منها ما يتصل بمدلول اللفظ ومعناه الاصطلاحي أو مفهومه، بأن يكون واضح الدلالة، لا لبس فيه ولا غموض، وأن تكون له علاقة بالمعنى اللغوي. من غير إهمال للعلاقة الخاصة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول.

قلت: لم يكن التجديد في المصطلح النحوي عند ابن مالك اعتباطيًا، ذلك أنه حين نظر إلى بعض المصطلحات النحوية رأي فيها علةً تستوجب إعادة النظر في المصطلح نفسه ليكون وافي الدلالة مستوفي المدلول.

وكان من جهد ابن مالك في هذا الميدان أنه لم يكتف بابتداع المصطلح النحوي فحسب، بل كان يتبع ذلك - غالبًا - بالعلة الداعية له لتغيير المصطلح النحوي والعدول به إلى مصطلح آخر.

هذا. ويمكن عند إعادة النظر وتمحيصه حصر الأسباب الباعثة لابن مالك إلى التجديد في المصطلح النحوي فيما يأتي:

- عدم تحقق المعايير الخاصة ببناء المصطلحات العلمية، وهي - كما سلف - إما معايير عامة أو خاصة، وعليه فيختلف تحقق تلك المعايير أو عدم تحققها باختلاف المصطلحات المستبدلة من ابن مالك، فمصطلح النائب عن الفاعل، هو المصطلح البديل للمصطلح المعروف

عند النحويين بـ: المفعول الذي لم يسم فاعله، ويظهر في هذا المصطلح جملة من المعايير غير المتحققة، فإذا كان من معايير بناء المصطلحات العلمية قصر الدلالة ووضوح العبارة؛ فإن هذا المعيار قد لا يكون متحققًا بالدرجة التي يتحقق بها المصطلح المقترح من ابن مالك، وهو مصطلح النائب عن الفاعل، إذ هو أقصر في لفظه مما اصطلح عليه النحويون، وهو أكثر وضوحًا؛ فمصطلح النحويين زادت كلماته على خمس كلمات، في حين لم يتجاوز مصطلح ابن مالك الكلمات الثلاث، ثم إن مصطلح ابن مالك قابل للاختصار، فيقال فيه تجوّزًا: النيابة، أما مصطلح النحويين في هذا الباب فإن اختصر فلن يقل عن ثلاث كلمات.

هذا على الجانب اللفظي للمصطلح، أما الجانب المعنوي وما يخص علاقة المصطلح بمدلوله، فإن مصطلح النائب عن الفاعل أصدق في الدلالة على مراد النحويين منه من مصطلح المفعول الذي لم يسمّ فاعله؛ ذلك أن الجملة عند بنائها للمجهول قد تخلو من مفعول، فينوب غير المفعول عن الفاعل، وهذا من المسائل المتفق عليها عند النحويين، إلا أن يقال تجوّزًا بتسمية ما ينوب عن الفاعل من ظرف أو غيره بأنه مفعول. أما النيابة عن الفاعل فلا تخلو جملة منها، وعليها مدار الباب كله؛ لذا كان من ابن مالك هذا التجديد في هذا المصطلح.

وهذه العلة هي الغالبة في علل العدول عند ابن مالك، حيث إن جلّ المصطلحات التي عدل عنها ابن مالك كان لما تبين له من قصر مصطلح النحويين في الدلالة على مدلول المصطلح، أو زيادته عليه، ومن تلك المصطلحات: مصطلح المعرّف بالأداة، ومصطلح المجموع بألف وتاءٍ زائدتين.

وربما زاد ابن مالك في لفظ المصطلح قيدًا ليكون أجمع في بابه، وليخرج من لفظ المصطلح ما ليس داخلًا فيه من الأبواب الأخرى، من ذلك ما أضافه من قيد على مصطلح المجموع بألف وتاء، وهذا المصطلح هو المصطلح المرادف لمصطلح جمع المؤنث السالم، وقد أضاف ابن مالك على مصطلح هذا الجمع قيد الزيادة؛ ليخرج ما كان جمعًا آخره ألف وتاء لكنهما أو بعضهما غير زائد، كجمع: بنات وقضاة.

- ومن الأسباب الباعثة للتجديد في المصطلح النحوي رافد آخر خارج في حقيقته عن قواعد التنظير النحوي، وهو الأثر العقدي المترتب على بعض المصطلحات النحوية السابقة (المحمود، ١٤٣٨ه: ٩٥)، إذ كان للعقيدة أثرها في أكثر من مصطلح نحوي مبتدع من ابن مالك، ولئن كان هذا السبب خارجًا عن قواعد التنظير النحوي، فإنه سبب له حكمه في العلوم كلها فضلاً عن علوم اللغة العربية، ولئن كان من منهج النحويين الأدب مع الله سبحانه وتعالى في عباراتهم حين سموا الأمر دعاءً، وحين تأدبوا في أبواب الإعراب مع لفظ الجلالة، فإن ابن مالك – رحمه الله – كان متابعًا لهم في هذا المنهج، فكان أن عدل عن بعض المصطلحات النحوية لما ظهر له من مخالفتها العقدية.

من ذلك أن ابن مالك لم يرتض مصطلح بدل الكل من الكل، بل عدل عنه إلى مصطلح آخر هو مصطلح البدل المطابق؛ وكانت العلة الدافعة إلى هذا العدول عنده متمثلة في وقوعه في اسم الله تعالى، وكان قد أبان علة العدول عن مصطلح النحويين في هذا الباب، فقال (ابن مالك، ١٤٣٤ه: ٢: ٢٩): وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى

بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدر إلا على ذي أجزاء وذلك غير مشترط، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تبارك وتعالى.

هذا ومن المصطلحات التي اعتل لها ابن مالك بعلة عقدية عدل بسببها عن مصطلح النحويين إلى مصطلح آخر مصطلح الاستعانة في الباء الجارّة، حيث عدل عن هذا المصطلح إلى مصطلح السببية.

ومهما يكن السبب الدافع لابن مالك لابتداع ذلك المصطلح النحوي، أو للعدول عن المصطلح النحوي المعهود إلى مصطلح آخر يراه فإن هذا يثبت جانبًا من جهده، وهو جهد يستدعي أثرًا في الدرس النحوي.

منهج ابن مالك في المصطلح النحوي

مراحل كثيرة مر بها النحو العربي بمصطلحاته قبل ابن مالك وعصره، بداية من نشأة المصطلح النحوي، ومرورًا بتطوره، وصولًا إلى استقراره، ولئن كانت المدارس النحوية على اختلاف مناهجها وتعدد أتباعها قد جعلت لها مصطلحاتها الخاصة، فإن ابن مالك استطاع بعقليته العلمية، وبصيرته الناقدة أن يختار من المصطلحات النحوية ما يرى أنه أصدق في الدلالة؛ لذا جاءت مصطلحاته مزاوجة بين مصطلحات المدارس النحوية، فكان منها الكوفي، ومنها البصري.

ولم يكتف ابن مالك بذلك، بل نظر إلى تلك المصطلحات النحوية بعين العالم الناقد، مراجعًا عبارة النحويين فيما أشكل عليه؛ للنظر في مدى صدق العبارة وشمولها، ولما رأى أن بعض المصطلحات تقصر في دلالتها على مفهومها سعى إلى تغيير تلك المصطلحات مبينًا العلة الداعية إلى التغيير.

ولقد أدرك ابن مالك مكانة المصطلح العلمي في الدرس النحوي إدراكًا جعله يحرص على البحث عن ألفاظ مناسبة تكون أدق في دلالتها، وأخصر في عبارتها مما عليه مصطلح النحويين.

ولئن كان للمصطلح العلمي شروط خاصة ينبغي أن تحقق فيه، فإن الناظر إلى مصطلحات ابن مالك يدرك حرصه على تحقيق تلك الشروط، وتطبيقها، فعلى مستوى لفظ المصطلح نفسه يؤكد الدارسون أهمية أن يكون لفظ المصطلح موجزًا، سهل التلفظ، شائعًا(رحماني، ٢٠١٥م: ٢٥)، وهذه الشروط حاضرة بصورة ظاهرة في كثير من المصطلحات النحوية المالكية، فمصطلح النائب عن الفاعل، أوجز بلفظه، وأسهل مما عرف عند النحويين في بابه، وما اصطلحوا عليه فيه من قولهم: مفعول ما لم يسم فاعله. وكذا مصطلح البدل المطابق، أوجز لفظًا، وأسهل نطقًا من بدل كلٍ من كلٍ.

أما على مستوى المدلول فإن مما يُؤكَّد عند بناء المصطلح أن يكون صادق العبارة لا لبس فيه ولا غموض (رحماني، ٢٠١٥م: ٢٥)، وهذا المقياس ظاهر بجلاءٍ عند ابن مالك، وهو ما أكده بنفسه، وتابعه عليه كثير من النحويين في أكثر من مصطلح، ومن نماذج ذلك: مصطلح المجموع بألف وتاء زائدتين، ومصطلح المعرَّف بالأداة، ومصطلح النائب عن الفاعل.

كما تجاوز إدراك ابن مالك لمكانة المصطلح في الدرس النحوي لفظ المصطلح والتعليل له إلى التعريف به وبيان مراده منه، وذكر ما يقابله من مصطلحات النحويين؛ ليكون ذلك أقرب إلى الفهم وأحكم في المقارنة.

وكان من منهجه في عرض المصطلح في الأبواب النحوية أن يبدأ الباب النحوي باسمه المصطلح عليه، ثم يعرف بالمصطلح النحوي سواء أكان ذلك في مؤلفاته أم فيما نظمه في هذا العلم، وربما

اقتضت طبيعة النظم تأخير المصطلح وتقديم تعريفه، كما قال في باب البدل (ابن مالك، ١٤٤٠هـ: ١٣٨):

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا
وَاسِطَةٍ هُو المُسَمَّى بدلًا

ولم يكن منهج ابن مالك مخالفًا لمنهج متقدميه من العلماء من تسميته الباب باصطلاحه النحوي، ثم التعريف به وبيان حده العلمي قبل بيان أحكامه هو المنهج الصحيح؛ ذلك أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فمن الخطأ البدء بالأحكام النحوية قبل التعريف بمسمى الشيء وحده.

ولا يقف ابن مالك في كثير من مسائله عند هذا الحد، بل يتبع ذلك بمثال نحوي يتضح فيه المصطلح وحده، وربما تعدد الأمثلة بتعدد الأقسام في الباب، كما في باب البدل، والذي قال فيه بعد اصطلاحه وحدِّه وبيان أنواعه (ابن مالك، ١٤٤٠ه: ١٣٩):

كـ: زُرْهُ خالدًا، وقبِّله يَدًا
واعْرِفه حقَّهُ، وخُذْ نَبْلاً مُدَى

وإن كانت المكانة العلمية للمصطلح النحوي ظاهرة لابن مالك، فلا غرابة أن يحرص على أن تكون مصطلحاته النحوية أصدق في الدلالة على أفراد أبوابها، فكان أن ابتدع تلك المصطلحات.

هذا. ولا يختلف منهج ابن مالك في عرضه للمصطلحات النحوية المبتدعة عن منهجه العام في الدرس النحوي، فكان من منهج ابن مالك في عرضه أن يورد المصطلح النحوي الذي ارتضاه، ثم يبين ما يقابله من مصطلحات النحويين؛ ليدرك القارئ مراده بهذا الاصطلاح فلا يحصل خطأ أو لبس، ثم بعد بيانه لذلك يورد العلة الداعية له للعدول عن المصطلح النحوي السابق إلى المصطلح النحوي المالكي الجديد، يقول (ابن مالك، ١٤٣٤: ٢/ ٢٩): "ثم أشرت إلى أقسام البدل، فذكرت منه المطابق. والمراد به ما يريد النحويون بقولهم: بدل الكل من الكل، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدر إلا على ذي أجزاء وذلك غير مشترط، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تبارك وتعالى".

وربما أورد ابن مالك المصطلح النحوي الذي ارتضاه من غير أن يبين أسباب العدول، أو يشير إلى ما عرف به عند النحويين ثقة منه بمفهوم دلالة لفظ المصطلح على مراده، كما ظهر ذلك حين عرض لمصطلح النائب عن الفاعل.

المبحث الثاني: المصطلح المالكي عند الخالفين الموقف والأثر

أولاً: موقف الخالفين من مصطلحات ابن مالك النحوية.

اشتغل كثيرٌ من النحويين بعد ابن مالك بشرح مؤلفاته النحوية ومراجعتها، فكانت لهم جهودهم الخاصة في الدراسة والشرح والبيان، تجاوز بعضهم فيها الشرح إلى المراجعة والنقد أو الاعتراض على ابن مالك في كثير من القضايا والمسائل النحوية التي وقف عليها أو أشار إليها في مؤلفاته المتنوعة، وكان للمصطلح النحوي نصيب من تلك الوقفات العلمية.

وتكاد تنحصر وقفات أولئك النحويين في مصطلحات ابن مالك في أمور:

أولها: إثبات نسبة المصطلح النحوي إلى ابن مالك، بأحكام اعتمدوا فيها على ما قرره ابن مالك نفسه، أو من خلال الاستقراء التاريخي

الـذي يـدل بطبيعتـه عـلى تفـرد ابـن مالـك بذلـك المصطلـح. كـما كانـت لهـم وقفـات حـول ألفـاظ المصطلـح النحـوي، ومفهومـه، محاولـين فيهـا معالجـة اللفـظ اللغـوي للمصطلـح، ودلالتـه الاصطلاحيـة، مـن غـير إغفـال منهـم للنطـق الصحيـح لذلـك المصطلـح. كـما كان منهـم اهتـمام خـاص بتأكيـد العلاقـة بـين المصطلـح النحـوي والدلالـة اللغويـة للفـظ. ومـن نـماذج ذلـك:

مصطلـح المعـرف بـالأداة، أو المعـرف بـأداة التعريـف مصطلـح يقابـل - كـما تقـدم - المعـرف بـ (أل) عنـد متقدمـي النحويـين، وقـد وقـف الصبـان في حاشـيته عـلى الأشـموني عنـد هـذا المصطلـح، فـرأى أنـه الأقـرب والأخـصر، قـال (الصبـان، ١٤١٧: ١/ ٢٥٧): "الأخـصر والأنسـب بتراجـم بقيـة المعـارف أن يقـول: ذو الأداة، والتعبـير بـأداة التعريـف أولى مـن التعبـير بـأل؛ لجريانـه عـلى جميـع الأقـوال، وصدقـه عـلى (أم) في لغـة حمـير". وحكـم الصبـان هنـا ظاهـر الصحـة؛ لمـا أبانـه مـن تميـز هـذا المصطلـح عـلى غـيره مـن مصطلحـات النحويـين الأخـرى في هـذا البـاب.

وفي شرح الشـاطبي اسـتدرك أبـو إسـحاق عـلى ابـن مالـك في الألفيـة إطلاقـه مصطلـح المجمـوع بالألـف والتـاء مـن غـير تقييـد بالزيـادة، مـا يـدل عـلى أن مصطلحـه المقيـد بالزيـادة مصطلـح أجـود مـن المصطلـح المعهـود عنـد النحويـين، قـال (الشـاطبي، ١٤٢٨ه: ١/ ٢١١): "أطلـق القـول في التـاء والألـف، ولم يقيدهـما معًـا بالزيـادة، ولابـد مـن ذلـك، لأن عبارتـه إن دخـل فيهـا الهنـدات والزينبـات، فكذلـك يدخـل تحتهـا نحـو: قضـاة وأبيـات، فـإن كل واحـد منهـما يصـدق عليـه أنـه مجمـوع بالألـف والتـاء؛ لأن ألـف قضـاة منقلبـة عـن أصـل، لا زائـدة، وتـاء أبيـات أصـل لا زائـدة، فلـم تجتمعـا معًـا في الزيـادة، فلـم يكـن مـن الجمـع السـالم بالألـف والتـاء، فالحاصـل أن جمـع التكسـير يدخـل عليـه مـا كان آخـره ألـف وتـاء، فيقتـضي أنـه ينصـب بالكـسر وهـذا غـير صحيـح، ولأجـل هـذا قيّـد الألـف والتـاء بالزيـادة في التسـهيل حـين ذكـر نيابـة الكـسرة عـن الفتحـة وعـيّن لذلـك نصـب أولات، والجمـع بالألـف والتـاء الزائدتـين، وبـين في الـشرح أنـه تحـرز ممـا ذكرتـه، فـكان ينبغـي أن يتحـرز هنـا".

ومـا نبـه إليه الشـاطبي في هـذه الموضـع صحيح إلا أن ممـا يعتـذر لابـن مالـك في هـذا الموضـع خصوصيـة النظـم الشـعري، ومـا يقتضيـه الـوزن والقافيـة مـن أمـور تحتـم عـلى الناظـم الإيجـاز والاختصـار، وقـد يتعـذر فيهـما تحقـق المطلـوب، وجميـل لـو أوضـح ابـن مالـك حكمـه في هـذا المسـألة بمثـال، كعادتـه في التعريـف بالمصطلحـات فأغنـى عـن قيـد الزيـادة بمفهومـه.

وأمـا مصطلـح النائـب عـن الفاعـل فهـو اصطـلاح - في رأيـي - يرسـم جانبًـا مـن القـدرة العلميـة الإبداعيـة عنـد ابـن مالـك إلا أن موقـف أبي حيـان مـن هـذا المصطلـح لم يتجـاوز في بـاب النائـب عـلى الفاعـل نسـبة هـذا المصطلـح إلى ابـن مالـك مـن غـير اعـتراض منـه أو تفضيـل، فقـال (أبـو حيـان، ١٤٢٠ه: ٦/ ٢٢٥): "هـذا الاصطـلاح في بـاب المفعـول الـذي لم يسـم فاعلـه بالنائـب لم أره لغـير هـذا المصنـف، وإنـما عبـارة النحويـين فيـه أن يقولـوا بـاب المفعـول الـذي لم يسـمَّ فاعلـه، ولا مشـاحة في الاصطـلاح".

ولـذا عندمـا فصّـل في أحـكام هـذا البـاب لم يسـتخدم المصطلـح المالكـي، بـل اسـتخدم المصطلـح النحـوي المعهـود في هـذا البـاب، فقـال (أبـو حيـان، ١٤٢٠ه: ٦/ ٢٢٥): "وحـدُّ هـذا المفعـول الـذي لم يسـمّ فاعلـه هـو حـد الفاعـل".

وأثـار عـدول ابـن مالـك عـن مصطلـح الاسـتعانة في معـاني حـرف الجـر البـاء إلى مصطلـح السـببية حفيظـة بعـض النحويـين، فاعترضـوا عليـه في ذلـك

متفقين على خطئه حين لم يفرق بين الاستعانة والسببية، وبينهما فرق عند أولئك النحويين؛ فالسببية هي الداخلة على سبب الفعل، أما الاستعانة فهي الداخلة بين الفعل وآلته، وفرق بين السبب والآلة (أبو حيان، ١٤٢٠ه: ١١/ ١٩٣. والأزهري، ١٤١٥ه: ١/ ٦٤٨)، ويرى ناظر الجيش (١٤٣٥ه: ٦/ ٢٩٤٦) أن باء الاستعانة مختلفة عن باء السببية، فباء الاستعانة: هي التي تباشر ما هو آلة حسية لا يمكن التوصل إلى المعمول المذكور معها إلا بها، أما باء السبب فهي التي تباشر ما يتسبب عنه ذلك المعمول المذكور معه حسيّا كان ذلك السبب أو معنويّا. وقد يتصور وجود ذلك المعمول مسببا عن سبب آخر غير المذكور وهذا بخلاف باء الاستعانة. ولا يلزم من إثبات الاستعانة في حق الآدميين ثبوتها بالنسبة إلى أفعال الله تعالى. وإذا كان كذلك فما قاله المصنف غير ظاهر.

ولم يوافق ابن عقيل (١٤٠٠ه: ٢/ ٢٦٢) النحويين فيما نصوا عليه من فرق بين الاستعانة والسببية، بل جعل الفرق بينهما إنما هو من تفريعات علماء المغرب، فرأى أن المغاربة فرقوا بينهما، فقالوا: السببية هي الداخلة على سبب الفعل، نحو: عنفته بذنبه؛ وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم.

ولعل ابن مالك تنبه لذلك الفرق فتعددت مصطلحاته لهذا المعنى، فسماه مرة بالاستعانة وسماه أخرى بالسببية، وهذا التعدد في المصطلح من ابن مالك تنبه له بعض النحويين فحكموا باضطراب قوله في المسألة، قال الرضي: السببية فرع الاستعانة، ولذا اقتصر عليها - أعني: الاستعانة - ابن مالك في الكافية الكبرى وحذف السببية، وعكس في التسهيل فاقتصر على السببية وقال في شرحه: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معد لها مجازًا. (السيوطي، ١٤٢١: ٢/ ٤١٧).

وفي مصطلح البدل المطابق يوافق ابن هشام (د. ت: ٣/ ٣٦٤) والأشموني (د. ت: ٣/ ٢٢٨) ابن مالك في أن علة عدول الناظم إلى البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢]، فيمن قرأ بالجر؛ وإنما يُطلقَ (كل) على ذي أجزاء؛ وذلك ممتنع هنا.

ولم يوافق الشيخ خالد الأزهري (١٤١٥: ٢/ ١٩٢) ابن مالك في مصطلح البدل المطابق، فسمى هذا النوع من البدل ببدل الكل، وإن كان قد نص على مخالفة ابن مالك للجماعة في هذا المصطلح، موردًا علة المخالفة للنحاة، فقال: " فـ ﴿صِرَطَ الَّذِينَ﴾ بدل من ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بدل كل من كل، وسماه الناظم في النظم البدل المطابق، وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى".

هذه النصوص وأشباهها من كلام النحويين تؤكد تفرد ابن مالك في هذا المصطلح النحوي، وأنه خالف فيه ما اشتهر عند النحويين من اصطلاح في هذا الباب، ثم هي تبين العلة الدافعة لابن مالك ليعدل عن المصطلح النحوي المشهور إلى مصطلح آخر رأى فيه صدق الدلالة على المفهوم، وابتعد فيه عن أي إشكال عقدي قد يكون مدخلاً لناقد أو مراجع.

أما الوقفة الثانية من وقفات النحويين من مصطلحات ابن مالك فكانت في التعليل لذلك المصطلح المالكي، ومحاولة تتبع الأسباب الدافعة لابن مالك - إن لم يكن قد صرح بها - للعدول عن المصطلح النحوي المعروف إلى مصطلح نحوي آخر، من ذلك ما تقرر من تعليل أبي العرفان الصبان (١٤١٧ه: ١/ ٢٥٧) لابن مالك في اختياره مصطلح المعرف بالأداة على مصطلح

المعرف بـ (أل)، قال: الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على (أم) في لغة حمير".

أما موافقة ابن مالك في علله التي قررها عند عدوله عن بعض المصطلحات النحوية إلى مصطلحات أخرى فلم يخالفه النحويون فيها في الغالب إلا ما كان من اعتراضهم عليه في الموضع الذي ظهر لهم فيه خطأ ابن مالك في عدم التفريق بين باء الاستعانة وباء السببية؛ ولذا أدار أولئك النحويون حول هذه المسألة بعض الاعتراضات، وكان لأبي إسحاق الشاطبي (١٤٣٤ه: ٣/ ٦٢٧) نصيب الأسد من ذلك إذ أورد عليه جملة من الإيرادات التي تستوجب نقض المصطلح المالكي في هذه المسألة، قال: "واعلم أنه حيث أثبت معنى الاستعانة للباء هنا يلزمه أحد أمرين: إما أن يطلق القول بذلك بالنسبة إلى ما جاء للعباد، وما جاء لله عز وجل، فيلزم من ذلك أن يطلق على الله عز وجل لفظ الاستعانة، وأنه مستعين، كما أن العبد مستعين، وذلك لا يجوز كما قال في الشرح، فإن الله هو المستعان، وليس بالمستعين. وإما أن يقال: إن الباء للسببية بالنسبة إلى الله تعالى في نحو: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: آية ٥٧] فيلزم مثل ذلك فيما كان راجعًا إلى العباد، ويرتفع معنى الاستعانة عن الباء جملة؛ فلا يكون إتيانه به هنا صحيحًا على هذا التقدير، فعلى كلا التقديرين يلزم المحذور".

وللنحويين وقفة ثالثة مع ابن مالك ومصطلحاته، وقفة تمثلت في متابعته فيما ابتدعه من مصطلحات نحوية بعد عرض ما يقابله من مصطلحات النحويين الأخرى، لكني تجنبًا للإطالة أو التكرار جعلت الحديث عن هذه الوقفة مشتركًا مع الحديث عن أثر ابن مالك في الخالفين.

ثانيًا: أثر ابن مالك في الخالفين.

لم يحظ مُؤَلَّفٌ بعد سيبويه بمثل ما حظيت به مُؤلفات ابن مالك إذ بدأت العناية بها بعد وفاة ابن مالك نفسه شرحًا وبيانًا، أو اعتراضًا واستدراكًا ولا يزال الاهتمام بهذه المؤلفات وشروحها قائمًا، ولا تزال هذه المؤلفات مرجعًا علميًا للباحثين في الميدان النحوي، وقد آتى هذا الاهتمام وتلك العناية الخاصة أُكُلَها في مختلف مجالات هذا العلم، فظهر لها أثر في الدرس النحوي عامة، إلى جانب آثارها الخاصة في النحاة، وفي بعض جوانب هذا العلم.

وتعددت مجالات عناية العلماء بمؤلفات ابن مالك فتنوعت دراساتهم حولها، بما يوحي بأثر ابن مالك في الدرس النحوي عامة، ففي مجال الأصول النحوية كان لمؤلفات ابن مالك وآرائه أثر في الدرس النحوي، أثر طال شواهد الأحكام النحوية وما يتصل بها، لما كان له من أثر في توسيع دائرة السماع حين بنى قواعد نحوية على أحاديث نبوية، فقامت الدراسات حول الاستشهاد بالحديث الشريف على المسائل النحوية، وكتبت الأبحاث حول الضرورة الشعرية، وحول الأدلة غير الغالبة في الدرس النحوي. وفي ميدان المسائل والآراء النحوية حفظت هذه المؤلفات وأشاعت بين المتعلمين ما تضمنته مؤلفات ابن مالك من آراء نحوية، كما أثارت مؤلفاته الكثير من المراجعات العلمية حول الآراء النحوية عامة، وآرائه خاصة في المسائل الواردة فيها.

ولم يغب أثر ابن مالك عن المصطلحات النحوية، ولم تغبْ هي عن مؤلفاته، بل كان له معها وقفات، فكان لتلك الوقفات أثر في قضايا المصطلح في الدرس النحوي، وتنوع وضوح هذا

الأثر من ابن مالك في قضايا المصطلح بين أثر ظاهر جليٍّ تلوح معالمه في ميدان الدرس النحوي، وفي النحاة اللاحقين له، أو أثر خفيٍّ قد لا تظهر معالمه بوضوح إلا لمن بحث عنها في أثناء الدرس النحوي.

هذا. ويمكن للممعن النظر في الدرس النحوي بعد ابن مالك أن يرتسم أثر هذا العالم فيه في ميدان المصطلح النحوي سواء على المستوى العام للمصطلح النحوي أو على المستوى الخاص بمصطلحات ابن مالك النحوية.

فعلى المستوى العام يظهر أثر ابن مالك في المصطلح النحوي فيما أوجدته مؤلفاته - رحمه الله - من أثر تمثل في نشر المصطلحات النحوية التي اختارها في مؤلفاته على اختلاف أساليبها، نظمًا، ونثرًا، فكان لتلك المؤلفات أثر في إشاعة المصطلحات النحوية المختارة منه على اختلاف مدارسها، وكان للخلاصة أثرها الخاص في هذا الميدان، إذ ترددت المصطلحات النحوية الواردة فيها في الشروح المتداولة بين المتعلمين.

لقد أظهرت تلك المؤلفاتُ المصطلحاتَ النحوية الواردةَ فيها، ونشرتها بين عامة الدارسين فصارت معروفة شائعة، وهُجِر أو قلَّ استعمال ما عداها. فالتفسير أو التبيين أو التمييز، اصطلاحات عرفت عند النحويين لما استقر عندهم لاحقًا بالتمييز، وترددت هذه الاصطلاحات في مؤلفات النحويين قبل سيبويه (د.ت: ٣/ ١٥٥)، وبعده (المبرد، ١٤٣١ه: ٣/ ٤٣)، وربما زاوج العالم في الباب الواحد بين مصطلحين فسمى الباب بهما، وترددا في مؤلفه (المبرد، ١٤٣١ه: ٣/ ٤٣)، قال ابن السراج (١٤٣٦ه: ١/ ٥٤): ولو نصب على التفسير أو التمييز لجاز إذا نون الأول نحو قولك: ثوب خزًا.

ولم تزل هذه المصطلحات على تعددها مترددة في مؤلفات النحويين على اختلاف مدارسهم (ابن بابشاذ، ١٩٧٧م: ٢/ ٣١٦. ابن الأثير، ١٤٢٠: ١/ ٢٠٨) حتى جاء ابن مالك، فاختار مصطلح التمييز على مصطلح التفسير أو التبيين فكان له البقاء، فتردد في مؤلفات ابن مالك، العلمية منها والتعليمية أولاً، ثم تعاقب النحويون على مؤلفات ابن مالك فلم يكن منهم خروج عما ارتضاه في هذا الاصطلاح، بل كانوا موافقين لما اختاره فيه، ولم يعد للمصطلحات الأخرى ورود في مؤلفات النحويين بعد ذلك إلا لمامًا، ولم يكن ورودها اصطلاحًا بل بيانًا لما مرّ به هذا المصطلح من مراحل علمية حتى استقر على ما هو عليه.

وساهمت الشروح الخاصة بمؤلفات ابن مالك، والألفية منها خاصة على زيادة الأثر لابن مالك في المصطلح النحوي؛ إذ سارت تلك الشروح على منهج ابن مالك واعتمدت - في غالبها - ما اعتمد من مصطلحات، إلا أن يكون فيما اصطلح عليه ابن مالك خطأ فيكون اعتراض من الشراح على خطئه، كما تقدم في مصطلح السببية لمعنى الباء، ويكفي أن تقلِّب صفحات تلك الشروح لترى أثر ابن مالك ومصطلحاته النحوية بين طياتها، فمصطلح النعت، أصبح هو المصطلح المعتمد. ويكاد مصطلح الصفة يُنسى، جاء في توضيح المقاصد: والتابع جنس، يشمل خمسة أنواع، وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل (المرادي، ١٤٢٨ه: ٢/ ٩٤٥. ابن هشام، د. ت: ٣/ ٢٦٩).

وفي إطار هذا الأثر العام، كان لابن مالك أثر في المصطلحات النحوية تمثل في محاولته ضبط الاضطراب النحوي في بعض المصطلحات من خلال إضافة بعض القيود التي تسهم في ضبط المصطلح وتحديد مفهومه الدقيق، من ذلك مثلاً: تسميته باب الترخيم بباب الترخيم في النداء

معللاً هذه التسمية بقوله (ابن مالك، ١٤٣٤ه: ٣: ١٣٥٠): يستعمل لفظ الترخيم في التصغير، كما يستعمل في النداء، والمرادان مختلفان، فلذلك قيدت هذا الترخيم بإضافته إلى المنادى، ولم أطلق فأقول: باب الترخيم، كما هو عند جمهور النحويين السابقين.

وأما الأثر الخاص لابن مالك في المصطلح النحوي فمبني على تلك المصطلحات النحوية التي ابتدعها ابن مالك، فكان له أثر ظهرت علاماته في اجتهاداته في المصطلحات النحوية، تطويرًا أو ابتداعًا، تطويرًا ساهم في ميدان المصطلح النحوي من خلال إضافة هذه المصطلحات الخاصة إلى قائمة المصطلحات النحوية الثابتة عند النحاة، ليس هذا فحسب بل تجاوز الإضافة إلى متابعة بعض النحويين المتأخرين له في اعتماد تلك المصطلحات الخاصة.

ويظهر أن أثر تلك المصطلحات النحوية الخاصة في الدرس النحوي جاء مختلفًا في نوعه وفي قوته من مصطلح إلى آخر، فمن تلك المصطلحات ما تابع النحويين فيه ابن مالك فسمَّوا الأبواب بما سمّى به ابن مالك؛ ولعل سبب ذلك يعود إلى قناعة منهم بمصطلح ابن مالك ووفائه بالمتطلَّب العلمي للمصطلح، المتمثل في صدق الدلالة، وإيجازها.

وإلى جانب هذا الأثر الخاص لابن مالك في المصطلحات النحوية تطويرًا أو ابتداعًا كان له أثر ظاهر في قضايا المصطلح النحوي عند من جاء بعده من النحويين، وهو أثر تابعٌ لسابقه ومترتب عليه؛ حيث أدار النحاة بعض مراجعاتهم العلمية حول هذه المصطلحات الخاصة، اعتراضًا أو تأييدًا، ففي مصطلح النائب عن الفاعل، وقف ابن هشام على مصطلح ابن مالك محاولاً التفريق بينه وبين ما عُرف عند النحويين من مصطلحات لهذا الموضوع، داعيًا إلى ضرورة مراعاة اللفظ المناسب في الدلالة على المراد، جاء في المغني (ابن هشام، ١٩٨٥م: ٨٧١): ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو (ضُرِب): فعل ماض لم يسم فاعله. ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله؛ لطول ذلك وخفائه. وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل. ولا يقول: مفعول ما لم يسم فاعله؛ لذلك، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: أعطي زيد دينارًا، ألا ترى أنه مفعول لأعطي وأعطي لم يسم فاعله. وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع".

وكان لأبي حيان (١٤٢٠ه: ٦: ٢٢٥) إلماحة تضمنت خصوصية ابن مالك به، وأوحت بعدم تأييده له فيما اصطلح عليه، قال: "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أراه لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح. وحدُّ هذا المفعول الذي لم يسم فاعله هو حد الفاعل".

ويدلك على عدم موافقة أبي حيان لابن مالك فيما اصطلح عليه في هذا الباب، أنه عاد فسمّاه بما اصطلح عليه النحاة قبله، قوله (أبو حيان، ١٤٢٠ه: ٦: ٢٢٥): "وحدُّ المفعول الذي لم يسمّ فاعله". مع أنّه يُكمل شرحًا لابن مالك، فكان الأولى به أن يعتمد ما اعتمده المؤلف في كتابه، خاصةً وأنه لم يعترض عليه في هذا المصطلح اعتراضًا.

وفي باب حروف الجر، وقف أبو حيان عند مصطلح السببية في معاني الباء الجارة متعقبًا ابن مالك فيه، فنقل عن بعض النحاة أنها الباء الداخلة على سبب الفعل، وهي بمعناها داخلة في بعض معاني الإلصاق التي حددها سابقًا (أبو

حيـان، ١٤٢٠ه: ١١/ ١٩٢).

وعـاد أبـو حيـان ليبـين معنـى الاسـتعانة الـذي سـمى بـه ابـن مالـك تلـك البـاء، فوقـف عنـد قولـه فيهـا معقبًـا، فقـال:(١٤٢٠: ١١/ ١٩٣) "ومـا ذهـب إليـه المصنـف مـن أن مـا ذكـره النحويـون مـن أن البـاء تكـون للاسـتعانة مـدرج في بـاء السـببية قـول انفـرد بـه؛ وأصحابنـا فرقـوا بـين بـاء السـببية وبـاء الاسـتعانة، وجعلـوا الاسـتعانة مـن المعـاني السـتة التـي انجـرَّت مـع الإلصـاق، فقالـوا في بـاء السـبب مـا تقـدم مـن أنهـا التـي تدخـل عـلى سـبب الفعـل، وقالـوا في بـاء الاسـتعانة إنهـا التـي تدخـل عـلى الاسـم المتوسـط بـين الفعـل ومفعولـه الـذي هـو آلـة، وذلـك: كتبـت الكتـاب بالقلـم ...ولا يمكـن أن يقـال إن سـبب كتابـة الكتـاب هـو القلـم".

وفي بـاب البـدل، وقـف (الفاكهـي، ١٤١٤ه: ٢٦٣) عـلى مصطلـح البـدل المطابـق معلـلاً ومؤيـدًا مذهـب ابـن مالـك فيهـا، فقـال: "ويسـمى عنـد ابـن مالـك: البـدل المطابـق؛ لوقوعـه في اسـم الله تعـالى، نحـو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] في قـراءة الجـر. فـ﴿الله﴾ بـدل مـن ﴿العزيز﴾بدل مطابـق ولا يقـال فيـه: بـدل كل مـن كل؛ إذ كل إنـما يقـال فيـما ينقسـم ويتجـزأ، تعـالى الله عـن ذلـك. فالتعبـير بالمطابقـة أولى مـن تعبيرهـم؛ لاطرادهـا وصدقهـا عـلى مـا لا يصـدق عليـه تعبيرهـم".

الخاتمة

وبعـد: فقـد حـاول هـذا البحـث الوقـوف عـلى جانـب مـن أثـر ابـن مالـك في الـدرس النحـوي، فبحـث عـن أثـره في المصطلـح النحـوي، مـن خـلال مراجعـة أهـم مؤلفاتـه النحويـة، ورصـد صـور المصطلـح النحـوي عنـده.

هـذا، وإن مـن أهـم النتائـج التـي وصلـت إليهـا الدراسـة مـا يـأتي:

- لم يكـن ابـن مالـك متابعًـا متابعـة مطلقـة في مصطلحاتـه النحويـة أيًّـا مـن المـدارس النحويـة، بـل كان يختـار مـن المصطلـح مـا يـرى أنـه أصدق في الدلالـة عـلى المفهـوم المصطلحـي للموضـوع.
- كان لابـن مالـك مصطلحـات نحويـة خاصـة بـه، ابتدعهـا، واختـار ألفاظهـا بـما يتوافـق ودلالـة المصطلـح عـلى الموضـوع.
- تعـدد البواعـث الداعيـة إلى التجديـد في المصطلـح النحـوي عنـد ابـن مالـك، فـكان منهـا مـا يـأتي:

الأول: باعـث علمـي تمثـل في ضعـف المصطلـح النحـوي السـابق، وعـدم صـدق دلالتـه ما اسـتوجب مـن ابـن مالـك العـدول عـن ذلـك المصطلـح إلى مصطلـح يـرى أنـه أصـدق في الدلالـة، وأدق في التعبـير، كمصطلـح المعـرف بـالأداة، والمجمـوع بألـف وتـاء زائدتـين، والنائـب عـن الفاعـل.

الثـاني: باعـث عقـدي يدفـع ابـن مالـك إلى العـدول عـن المصطلـح النحـوي لوجـود محظـور عقـدي يسـتدعيه المصطلـح القديـم، كـما ظهـر ذلـك في مصطلـح الاسـتعانة لحـرف الجـر البـاء، ومصطلـح بـدل كل مـن كل، واللذيـن عـدل عنهـما ابـن مالـك إلى مصطلـح السـببية، والبـدل المطابـق.

تمثلـت مظاهـر تأثـير ابـن مالـك في المصطلـح النحوي في جانبين:

الأول: في إظهـار ونـشر المصطلحـات النحويـة المشـتركة التـي وردت في مؤلفـات ابـن مالـك، بمختلـف مدارسـها.

الثـاني: في المصطلحـات النحويـة الخاصـة التـي ابتدعهـا ابـن مالـك، وتابعـه فيهـا النحـاة.

المصادر والمراجع:

١. ابـن الأثـير: مجـد الديـن أبـو السـعادات، البديـع في علـم العربيـة، تحقيـق فتحـي أحمـد عـلي

الديـن (الطبعـة الأولى، جامعـة أم القـرى/ مكـة المكرمـة، ١٤٢٠).

٢. الأزهـري: خالـد بـن عبـدالله، موصـل الطـلاب إلى قواعـد الإعـراب، تحقيـق عبدالكريـم مجاهـد (الطبعـة الأولى، دار الرسـالة/ بـيروت، ١٤١٥ ١٩٩٦).

٣. الأشـموني: أبـو الحسـن عـلي بـن محمـد، شرح ألفيـة ابـن مالـك، تحقيـق عبدالحميـد السـيد محمـد عبدالحميـد (المكتبـة الأزهريـة للـتراث/ القاهـرة)

٤. الألـوسي: محمـود، حاشـية الألـوسي عـلى القطـر، تحقيـق فـؤاد نـاصر (الطبعـة الثانيـة، مكتبـة نـور الصبـاح/ تركيـا، ٢٠١١)

٥. الأنبـاري: أبـو الـبركات عبدالرحمـن بـن محمـد، أسرار العربيـة، تحقيـق محمـد بهجـت البيطـار (المجمـع العلمـي العـربي/ دمشـق).

٦. الأندلسي: أبو حيان،

٧. ارتشـاف الـضرب مـن لسـان العـرب، تحقيـق رجـب عثـمان محمـد (الطبعـة الأولى، مكتبـة الخانجـي/ القاهـرة، ١٤١٨ - ١٩٩٨).

٨. البحـر المحيـط في تفسـير القـرآن العظيـم، تحقيـق عبـدالله بـن عبدالمحسـن التركـي (الطبعـة الأولى، دار هجـر/ مـصر، ١٤٣٦ - ٢٠١٥).

٩. التذييـل والتكميـل في شرح كتـاب التسـهيل، تحقيـق حسـن هنـداوي (الطبعـة الأولى، دار القلـم/ دمشـق، ١٤٢٠).

١٠. ابـن بابشـاذ: طاهـر بـن أحمـد، شرح المقدمـة المحسـبة، تحقيـق خالـد عبدالكريـم (الطبعـة الأولى، المطبعـة العصريـة/ الكويـت، ١٩٧٧).

١١. البغـدادي: عبدالقـادر بـن عمـر، شرح أبيـات مغنـي اللبيـب، تحقيـق عبدالعزيـز رباح وأحمـد يوسـف دقـاق (الطبعـة الثانيـة، دار الثقافة العربيـة/ دمشـق، ١٤١٤ - ١٩٩٣)

١٢. ابـن جنـي: أبـو الفتـح عثـمان، اللمـع في العربيـة، تحقيـق سـميح أبـو مغـلي (دار مجـدلاوي/ عـمان، ١٩٨٨).

١٣. ابـن الـسراج: أبـو بكـر محمـد بـن سـهل، الأصـول في النحـو، تحقيـق عبـد الحسـين الفتـلي (الطبعـة الرابعـة، مؤسسـة الرسـالة/ بـيروت، ١٤٣٦ - ٢٠١٥).

١٤. سـيبويه: عمـرو بـن عثـمان، الكتـاب، تحقيـق عبدالسـلام هـارون (دار الجيـل/ بـيروت).

١٥. السـيوطي: جـلال الديـن عبـد الرحمـن بـن الكـمال، همـع الهوامـع في شرح جمـع الجوامـع، تحقيـق عبدالعـال سـالم مكـرم (عـالم الكتـب/ القاهـرة، ١٤٢١ - ٢٠٠١).

١٦. الشـاطبي: أبـو إسـحاق إبراهيـم بن موسـى، المقاصـد الشـافية في شرح الخلاصـة الكافيـة، تحقيـق عبدالرحمـن بـن سـليمان العثيمـين (الطبعـة الأولى، جامعـة أم القـرى/ مكـة المكرمـة، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧).

١٧. الصبـان: محمـد بـن عـلي، حاشـية الصبـان عـلى الأشـموني (الطبعـة الأولى، دار الكتـب العلميـة/ بـيروت، ١٤١٧ - ١٩٩٧).

١٨. ابن عقيل: عبدالله بن عبدالرحمن،

١٩. شرح ابـن عقيـل عـلى ألفيـة ابـن مالـك، تحقيـق محمـد محيـي الديـن عبـد الحميـد (الطبعـة العـشرون، دار الـتراث/ القاهـرة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠).

٢٠. المسـاعد عـلى تسـهيل الفوائـد، تحقيـق

محمد كامل بركات (الطبعة الأولى، جامعة ام القرى/ مكة المكرمة، ١٤٠٠).

٢١. العيني: بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق على محمد فاخر وآخرون (الطبعة الأولى، دار السلام/ القاهرة، ١٤٣١ - ٢٠١٠).

٢٢. الفاكهي: عبدالله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري (الطبعة الثانية، مكتبة وهبة/ القاهرة، ١٤١٤ - ١٩٩٣).

٢٣. قدور: يعقوب، المصطلح النحوي عند ابن مالك (جامعة محمد خيضر/ بسكرة، ١٤٣٤)

٢٤. ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبدالله

٢٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ - ١٩٦٧).

٢٦. الخلاصة في النحو، تحقيق سليمان بن عبدالعزيز العيوني (الطبعة الثانية، دار المنهاج/ الرياض، ١٤٤٠).

٢٧. شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠ - ١٩٩٠)

٢٨. شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي (الطبعة الثالثة، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤ - ٢٠١٣).

٢٩. المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب/ بيروت، ١٤٣١ - ٢٠١٠).

٣٠. المحمود: سعد بن عبدالله، أثر الروافد الثقافية في التنظير النحوي (الطبعة الأولى، مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية/ الرياض، ١٤٣٨).

٣١. المرادي: أبو محمد الحسن بن قاسم،

٣٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان (الطبعة الأولى، دار الفكر العربي/ بيروت، ١٤٢٨ - ٢٠٠٨).

٣٣. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٢م).

٣٤. ناظر الجيش: محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون (الطبعة الثانية، دار السلام/ القاهرة، ١٤٣٥-٢٠١٤)

٣٥. ابن هشام: جمال الدين عبدالله بن يوسف،

٣٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (دار الفكر/ لبنان)

٣٧. شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ضبط نسيم بلعيد (الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون/ دمشق، ١٤٣٩ - ٢٠١٨).

٣٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك (الطبعة السادسة، دار الفكر/ دمشق، ١٩٨٥م).

Bibliography

39. Ibn Al Atheer Majd Al Deen Abu As Saadat, The Marvelous in Arabic Language Sience, investigated by Fathi Ahmed Ali Aldeen (1st edition, university of Um Al Qura \ Mecca 1420).
40. Al Azhari: Khalid bin Abdullah, Mawsel Altullab Ela Qwaed Aleerab, investigated by Abdulkareem Mujahad (1st edition, Dar Alrisalah\ Bairut, 1415-1996).
41. AlAshmoni: Abu Al Hasan Ali bin Mohammed, The Explanation of the Alfiya of Ibn Malik, investigated by Abdulhameed Alsayyed Mohammed Abdulhameed (Al Azhariyah Heritage Library\ Cairo).
42. Al Alosi: Mahmoud, Hashyatul Alosi Ala Al Qatr, investigated by Fuad Nasser (second edition, Noor Al Sabah Library\ Turkey, 2011).
43. Al Anbari: Abu Albarakat Abdulrahman bin Mohammed, Arabic language Secrets, investigated by Mohammed Bahjat Al Bitar (Arab Sientific Academy\ Damascus).
44. Al-Andalusi, Abu Hayyan,
45. Irtishaf Aldarb Min Lisan al-Arab, achieved by Rajab Othman Muhammad (1st ed., Al-Khanji Library / Cairo, 1418).
46. Al-Bahr Al-Moheet, investigated by Abdullah Al-Turki (1st ed., Dar Hajar / 1436)
47. Appendix and Supplementation in the Explanation of the Book of Tas'heel, achieved by: Hassan Hindawi (1st Edition, Dar Al-Qalam / Damascus, 1420).
48. Ibn Babshath: Tahir Bin Ahmad, Sharh Al Moqadimah Al Muhsabah, investigated by Khalid Abdulkareem (1st edition, Modern Printer\ Kuwait, 1977).
49. Al Baghdadi: Abdulqadir bin Omar, Sharh Abyat Moghni Al Labeeb, investigated by Abdulazizi rabah And Ahmad Yousef Dagag (second edition, Dar Al Thaqafa Al Arabia\ Damascus, 1414 – 1993).
50. Ibn Jenny: Abu Alfath Othman, Al Lame Fi Al Arabia, investigated by Sameeh Abu Mugly (Majdalawy Publishing\ Amman, 1988).
51. Ibn Alsiraj: Abu Bakr Mohammed bin Sahel, Al Usool Fi Alnahu, investigated by Abdulhusain Alfatly (fourth edition, Alrisalah Est.\ Beirut, 1436 – 2015).
52. Sebawayh: Amr bin Othman, The Book, investigated by Abdusalam Haroon (Al Jeel Publishing\ Beirut).
53. As Syoti: Jlal Al Deen Abdulrahman Bin Alkmal, Hamu'l Hwame' Fi Sharh Jamu'l Jwame', investigated by Abdul Al Salem MUkrim (the Books' world\ Cairo, 1421 – 2001).
54. Al Shatibi: Abu Ishaq Ibrahim Bin Mousa, Almaqasid Alshafyah fi Sharh Alkhulasah Alkafyah, investigated by Abdulrahman bin Sulaiman Al Othaimeen (1st edition, university of Um Al Qura\ Mecca, 1428 – 2007).

med Badawy Almakhtoon (1st edition, Hajr publishing, 1410 -1990).

65. Sharh Alkafyah Alshafyah, invistegated by Abdulmenem Ahmen Haidary (thurd edition, university of Um Al Qura\ Mecca 1434 – 2013).
66. Almubrd: Abu AlAbas Muhammed Bin Yazeed, Almuqtadib, investigated by Mohammed Abdulkhaliq Athemah (the books' world\ Beirut, 1431 – 2010).
67. Almuradi: Abu Muhammed Alhasan bin Qassem,
68. Tawdheeh Almaqased Walmasalik Bisharh Alfiyah ibn Malik, investigated by Abdulrahman Ali Sulaiman (1st edition, Dar Alfikr Alarabi\ Beirut, 1428 – 2008).
69. Aljana Aldani Fi Hurof Almaani, investigated by Fakhr Aldeen Qabawah And Mohammed Nadeem Fadel (1st edition, Scientific Books publishing\ Beirut, 1413 – 1992).
70. Al Mahmoud: Saad bin Abdullah, Athr Alrawafid Althaqafyah fi Altandheer Alnahawi (1st edition, King Abdullah Marz for Serving Arabic Language\ Riyadh, 1438).
71. Nadher Aljeesh: Mohib Aldeen Mohammed Yousef, Tamheed Alqawaed Besharh Tasheel Alfawaed, investigated by Ali Mohammed Fakher And Others (second edition, Alsalam publishing\ Cairo, 1435 – 2014).
72. Ibn Hisham: Jamal Aldeen Abdullah bin Yousef,
55. Al Sabban: Mohammed bin Ali, Hashyat Alsabban Ala Alashmoni (1st Edition, Sientific Books publishing\ Beirut, 1417 – 1997).
56. Ibn Aqeel: Abdullah bin Abdulrahman,
57. Sharh Ibn Aqeel Ala Alfiyah Of Ibn Malik, investigated by Mohammed Mohyee Aldeen Abdulhameed (20th edition, Dar Alturath\ Cairo, 1400 – 1980).
58. Almusaeed Ala Tasheel Alfawaed, investigated by Mohammed Kamel Barakat (1st edition, university of Um Al Qura\ Mecca, 1400).
59. Alaini: Badr Aldeen Mahmoud bin Ahmed, Almaqased Alnahawyah fi Sharh Shwahid Shoruh Al Alfyah, investigated by Ali Mohammad Fakher and Others (1st edition, Alsalam publishing\ Cairo, 1431 – 2010).
60. Alfakehi: Abdullah Bin Ahmed, the Explanation of The Boundaries in Grammar, investigated by Almutwally Ramadan Ahmed Aldemiri (second edition, Wahbah Library\ Cairo, 1414 – 1993).
61. Ibn Malik: Jamal Aldeen Mohammed bin Abdullah
62. Tasheel Alfawaed Wtakmeel Almaqased, investigated by Mohammed Kamil Barakat (the Arabian Auther publishing, 1387 – 1967)
63. Alkhulasah fi Alnahu, investigated by Sulaiman Abdulaziz Aleoni (second edition, Dar Alminhaj\ Riyadh, 1440).
64. Sharh Tasheel Alfawaed, investigated by Abdulrahman Alsayed and Moham-

73. The Clearest Paths Towards Alfiyah Of Ibn Malik, investigated by Mohammed Mohyee Aldeen Abdulhameed (Dar Alfikr\ Lebanon).

74. Sharh Qatr Alnada wa Balu Alsada, invistegated by Mohammed Mohyee Aldeen Abdulhameed, audited by Naseem Baleed (1st edition, Alrisalah publishing Est\ Damascus, 1439 – 2018).

75. Mugni Al Labib An Kutub Al Aareeb, investigated by Mazen Almubarak (6th edition, Alfikr publishing\ Damascus, 1985).